مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مشكلة الفساد في الصين بعد قيام عملية التحديث في عام 1978
اسم الكاتب: م.د. ابتسام محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6804
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مشكلة الفساد فى الصين بعد قيام عملية التحديث فى عام ١٩٧٨

المدرس الدكتورة
ابتسام محمد عبد
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المقدمة

ترسم الصين المعاصرة صوراً من الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والديناميكية المجتمعية لدرجة ترسخت في أذهاننا فكرة ان الصين نموذج شرقي ناجح ومتطور وانه قابل للاستنساخ في دول أخرى، لكن هذه الصور مغلفة بمشاكل كبيرة يعد الفساد أكثرها تأثيراً وتدميراً فغلبة الجانب السيئ منها دفع الحكومة الصينية الى التعامل بجدية مع هذه الظاهرة بكل حزم وقوة كونها قد تشكل العائق الأكبر أمام تطورها على المدى الطويل.

ان الفساد اخذ في السنوات الأخيرة يضرب إطنابه في الصين، ورغم ان قضايا الفساد المعلن عنها تعد صغيرة الحجم نظراً لحجم الصين الكبير لكنها آخذة بالانتشار تدريجياً مما قد يهدد مستقبلاً كيان الأمة الصينية بأكملها.

إننا هنا نجد أنفسنا مدفوعين الى التساؤل حول هل ان الحكومة الصينية تمتلك القدرة على التخلص من الفساد أم إنها ستقع فريسة له وهذا ما ستقوم عليه فرضية هذا البحث المقسم الى قسمين رئيسين هما:

١. الإطار النظري لمفهوم الفساد.
٢. مشكلة الفساد في الصين بعد انطلاق عملية التحديث في عام ١٩٧٨.

اولاً: الإطار النظري لمفهوم الفساد

لا يعد الفساد ظاهرة جديدة أو محصورة في مكان واحد أو نوع معين من المشاريع بل هو ظاهرة تمتد جذورها الى أعماق سحيقة في التاريخ العالمي لكن الاهتمام بها قد اخذ في السنوات الأخيرة حيزاً كبيراً لأسباب عدة منها:

أ. ازدياد عدد الدول التي تأخذ بالنهج الديمقراطي مما يمهد السبيل لظهور إعلام حر يناقش موضوع الفساد بكل جدية وشفافية.
ب. ظهور نظم العولمة ونمو التجارة الدولية، فالأولى اتاحت احتكاكاً متزايداً بين الدول والشعوب زاد على أثرها وعي الأفراد حول الانعكاسات السلبية للفساد، أما الثانية فقد دفعت الشركات الى استخدام الرشوة كوسيلة للحصول على العقود والمناقصات.

ج. الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الكشف عن ممارسات الفساد وتعبئة وعي الجماهير باتجاه رفض ممارساته.
د. الاتجاه المتزايد نحو اعتماد مبدأ خصخصة المشروعات العامة كأحد سبل الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول الأمر الذي يساهم-نتيجة احتكار المعلومات عن الشركات التي يتم خصخصتها- في انتشار ظاهرة الفساد[١].

١. تعريف الفساد:

ان احد المشاكل الصعبة في موضوع الفساد هي التعريفات، أحدى المدارس تعتقد ان التعريفات المستندة على القوانين والقواعد الرسمية الأخرى هي أفضل نتيجة في دقتها النسبية واستقرارها. ويرد المنتقدون بان القانون يتمتع في بعض الأوقات بشرعية محدودة، بحيث ان المفاهيم القانونية للفساد تفتقد مسألة البعد الاجتماعي والسياسي، وان المعايير الثقافية تقدم طرقاً لبناء تعريفات أكثر واقعية واتقاناً، وما زال آخرون يعتقدون ان كلا المنهجين يتجاهلان القضايا الأساسية للأخلاق والعدالة في المجتمع ككل بفعل تركيزها على تصنيف السلوك[٢]. لذا سيكون من الصعب العثور على تعريف واضح ومقنع في آن معاً، لكن ذلك لا يعني عدم وجود تعريفات البتة تعطينا وان بصورة غير كاملة معنىً وتعريفاً للفساد، فالبنك الدولي يفسره بمعناه الواسع بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو ابتزاز رشوة لتسجيل أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[٣].

ويقترب صاموئيل هنتغتون من هذا التفسير بتعريف الفساد بأنه "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة"[٤].

أما جان زيغلر فليس ببعيد عن هذا الطرح بقوله "يتمثل الفساد في انه يقدم أو يعد بتقديم منفعة خاصة لمأمور السلطة العامة (أو مدير أحدى المؤسسات الخاصة) من اجل ان يقدم هذا الأخير على خيانة مسؤوليات تجاه تلك السلطة أو (المؤسسة) التي يمثلها. من يقدم المنفعة يدعى "المفسد" ومن يتقبلها أو يخون واجبات عمله يدعى "الفاسد" وقد يطلب الفاسد

---

[١] المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٦٦، نيسان ٢٠٠١، ص ص ١٧-١٨.

[2] Michael Johnston and Yufan Hao, China's Surge of Corruption: Delayed Political Development, Markets, and Democratic Reform, Journal of Democracy, October 1995, pp.3-4.

[٣] نقلاً عن: د. محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٤٣، أيار ١٩٩٩، ص٥.

[٤] صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣، ص٧٧.

تلك المنفعة صراحة أو يتقبلها من دون أي اعتراض، ولكن العلاقة بين السبب والنتيجة، أي بين قبول المنفعة وخيانة واجباته الوظيفية واحدة في الحالتين"[٥].

٢. مظاهر أو أشكال الفساد:

ان أشكال الفساد أو مظاهره تتعدد باختلاف الجهة التي تمارسه كأن تكون فرداً أو مؤسسة أو جماعة، والهدف الذي تطمح الى تحقيقه كأن يكون منفعة مادية أو مكسباً سياسياً أو اجتماعياً أو غيره، وعلى وفق من يمارسه ينقسم الفساد الى نوعين فساد صغير يشمل الموظفين الصغار، وفساد كبير يشمل الموظفين الكبار[٦]. ان لظاهرة الفساد اشكالاً وصوراً عدة نوجزها بما يأتي:

أ. الرشوة (Bribery): وهو قيام الموظفين المسؤولين في الحكومة والقطاع العام بقبول أموال من جهات أخرى لتسهيل عقد الصفقات والأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
ب. المحسوبية (Nepotism): أي تقديم خدمة لشخص أو جهة دون ان يكون مستحقاً لها.
ج. المحاباة (Favoritism): أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة للحصول على مصالح معينة دون ان تكون مستحقة لهذه الخدمة.
د. الواسطة (Wasts): أي التدخل لصالح شخص أو جماعة مخالفة لقواعد العمل والكفاءة.
ه. وضع اليد على المال العام: أي التصرف بأموال الدولة واستخدامها تحت حجج وذرائع شتى.
و. الابتزاز (Blackmailing): وهو الحصول على أموال من طرف ما مقابل تقديم خدمة له[٧].

٣. العوامل والمسببات الدافعة للفساد:

ان ظهور الفساد وانتشاره تسببه أو تدفع نحوه عوامل عدة هي:

أ. الأسباب السياسية والإدارية:

١. المناخ السياسي المشوه الذي يمنح الموظفين والمسؤولين فرصاً سانحة لتسخير القواعد والقوانين لمصالحهم الخاصة.
٢. ضعف النظام القضائي الذي لا يمتلك القدرة حتى على التهديد بمعاقبة المفسدين.
٣. ضعف إدارة الخدمة المدنية[٨].

---

[٥] **جان زيغلر، سادة العالم الجدد: العولمة-النهابون-المرتزقة-الغجر، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص١١٥.**

[٦] **د. محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص٥.**

[٧] **للمزيد من التفاصيل انظر: عزمي الشعبي، الفساد.. دراسة حالة فلسطين، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت والإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، ٢٠٠٤، ص ص ٧١٧-٧١٨.**

[٨] **البنك الدولي، بناء المؤسسات من اجل الأسواق، في:**

٤. الاستبداد الذي يعطي الأفراد والجماعات المسوغات لانتهاج السلوك المفسد.
٥. تمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيين.
٦. ممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة والحزب مما يولد حالة من اللا مبالاة وعدم الرغبة في محاربة الفساد[٩].

ب. الأسباب الاقتصادية:
١. تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال خلق قيود على الاستيراد ومنح الإعانات الحكومية والتحكم في الأسعار.
٢. انخفاض معدلات الأجور في القطاع العام.
٣. وجود موارد طبيعية كبيرة في الدولة تغري بانتهاج طريق الفساد.
٤. المستوى المرتفع للميزانية العسكرية في الموازنة العامة للدولة.

ج. الأسباب الاجتماعية والثقافية:
١. صعوبة فهم القوانين الضريبية ذات الطبيعة المعقدة.
٢. الانخفاض الكبير لعدد الأفراد المعاقبين بتهم الفساد.
٣. نمط العلاقات والأعراف السائدة في المجتمع والتي تعمل باتجاه تعظيم القرابة والولاءات بمختلف أشكالها[١٠].
٤. التغيير الذي يطرأ على قيم المجتمع الأساسية والذي يحول السلوك الذي يعد مقبولاً حسب المبادئ التقليدية الى غير شرعي وغير مقبول حسب المبادئ العصرية[١١].

٤. التأثيرات السلبية والايجابية للفساد:

اولاً: التأثيرات السلبية للفساد: ويمكن تقسيمها الى:

أ. **الآثار السلبية على المستوى السياسي:**
١. ضعف الدولة الوطنية نتيجة قيام الفساد بتدمير علاقة الثقة القائمة ما بين المواطنين والدولة[١٢].
٢. ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على أداء مهامها.
٣. تنامي العنف الذي قد يشكل تهديداً لفاعلية النظام السياسي واستقراره[١٣].
٤. فقدان النظام القانوني لهيبته وسلطانه بسبب قدرة المفسدين على تعطليه متى يشاؤون[١٤].
٥. تعرض سيادة الدولة للاختراق الخارجي[١٥].

---

http://www.aljazeera.net/books/2003/1/1-5-1-htm.

[٩] د. عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٥، ص ص ٤٣-٤٥.
[١٠] المرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٤.
[١١] صموئيل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.
[١٢] جان زيغلر، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.
[١٣] صموئيل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
[١٤] د. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في: مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٤.

٦. فقدان النظام السياسي لشرعيته.
٧. التخطبط في اتخاذ قرارات غير عقلانية مما يضعف من موقف الدولة وقدرتها التساومية مع الدول والشركات الأخرى[١٦].

ب. **الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي:**

١. ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة التهرب عن دفع المستحقات الضريبية مما يؤدي الى انخفاض معدل الإنفاق العام للدولة وتشويه تركيبته أو عناصره.
٢. الارتفاع النسبي في قيمة التكلفة العامة للخدمات بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن ممارسات الفساد.
٣. ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي بسبب العمولات التي تضاف فوق التكلفة الأصلية[١٧].
٤. تقويض فرص الاستثمار وتدني كفاءته مما يعيق النمو الاقتصادي بسبب اتجاه الأعمال والمشاريع نحو العمل الريعي لا المنتج.
٥. تشويه نظام السوق وتخصيص الموارد.
٦. خلق ثقافة الفساد في المجتمع[١٨].
٧. التزايد المستمر في حجم المديونية الخارجية وصعوبة سدادها بسبب توجيه الموارد لغير وظائفها الأساسية[١٩].

ج. **الآثار السلبية على المستويين الاجتماعي والثقافي:**

١. تردي نظم التعليم وتدهورها.
٢. هجرة الكفاءات واحتلال المناصب الحكومية من قبل غير المؤهلين علمياً[٢٠].
٣. تعرض قيم المجتمع وأعرافه وأخلاقيات العمل فيه الى حالة من السيولة تسوغ الفساد وتوجد ما يسوغ استمراره واتساع مداه[٢١].
٤. العمل على تحطيم البناء الاجتماعي الذي يدفع نحو نمو المظاهر الاجتماعية السلبية والشاذة التي يكون الفساد الأخلاقي احد أسبابها[٢٢].
٥. زيادة نسب الفقر وشيوع ظاهرة التوزيع غير العادل للدخل[٢٣].

---

[١٥] عماد الشيخ دواد، الشفافية ومراقبة الفساد، في: مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
[١٦] مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٥-٢٨٩.
[١٧] د. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.
[١٨] المرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧-٢٩.
[١٩] عماد الشيخ داود، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
[٢٠] المصدر نفسه، ص١٣٩.
[٢١] د. محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.
[٢٢] دحماني محمد، تعريب العالم الثالث: الخرافات والحقائق، ترجمة د. مدني احمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بلا تاريخ، ص ١٠٩.
[٢٣] المرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

ثانياً: الآثار الايجابية للفساد:

رغم ان البعض يعتقد ان ما نذكره هو ضرب من الخيال لكن الحقيقة هي كذلك حيث ان للفساد اثاراً ايجابية في بعض الدول، فعلى المستوى الاقتصادي ترى بعض الدراسات ان للفساد دوراً في دعم كل من الكفاءة والنمو الاقتصاديين من خلال قيام الفساد بـ: اولاً: تحريك عجلة التنمية الاقتصادية عبر تقليله من القيود الحكومية والجمود الإداري الذي عادة ما يصاحب الموافقة على الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية على حد سواء، وثانياً: ذهاب العقود على المشاريع الى الشركات الأكثر كفاءة نظراً لقدرتها الكبيرة على دفع الرشاوي، وثالثاً: امتلاك الرشوة الحل الأفضل لمشكلتين هما: الاستغلال الكفوء لعامل الوقت من قبل المحتاجين إليه، وتغطية نفقات الحياة اليومية لموظفي الدولة ذوي الأجور المتدنية.

أما على المستوى السياسي فيمكن القول ان الفساد يمتلك القدرة في الحفاظ على وحدة المجتمع واستقراره السياسي[٢٤]، كما انه يسهم في توسيع المشاركة السياسية عبر دمج فئات جديدة في النظام السياسي، وفي تحفيز التطور الاقتصادي من خلال توسيع التنظيم الحكومي وتجاوز القوانين والتنظيمات التقليدية والبيروقراطية التي يمكنها إعاقة التقدم الاقتصادي، كما يدفع الفساد بالمجتمعات التقليدية ذات الطبيعة المتطورة نحو انتهاج سبل التحديث.

وتساهم بعض أشكال الفساد في توفير امكانات التطور السياسي من خلال تقوية الأحزاب السياسية، فالفساد الذي ينتاب احد أدوات الحكم كالبيروقراطية سيدفع باتجاه إقامة تنظيم مؤسساتي لأداة أخرى مثل الأحزاب مما يمهد السبيل باتجاه تطوير النظام السياسي وليس عائقاً أمامه[٢٥].

٥. سبل الحد من الفساد:

بما ان الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة فان سبل معالجتها ينبغي ان لا تقتصر على جبهة واحدة وإنما تمتد لتشمل كل الجبهات، ورغم ان علينا الاعتراف بان وسائل المعالجة لن تقضي على الفساد نهائياً لكن هذه السبل يمكن ان توصله الى الحد الذي يجعل تأثيراته وانعكاساته السلبية في أدنى مستوياتها.

ان أهم الوسائل المستخدمة لمعالجة الفساد هي:

---

[٢٤] لايمكن النظر الى النتائج الايجابية للفساد على إنها حقائق قاطعة لا يجوز دحضها، فالقيود والجمود الإداري أو أوجده مسؤولو الحكومة لتحقيق مكاسب خاصة، كما ان الرشاوي الكبيرة لا تدفعها بالضرورة الشركات الأكثر كفاءة وإنما قد يكون العكس صحيحاً، ودفع الرشاوي للمسؤلين الحكوميين من اجل سرعة إنجاز المعاملات واستثماراً لعامل الوقت قد تدفع هؤلاء الى إبطاء المعاملات سعياً للحصول على مبالغ اكبر، وقد يؤدي الفساد الى استنزاف موارد الدولة من قبل المسؤولين الكبار الذين يهربون الأموال الى الخارج للمزيد من التفاصيل انظر: المرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦.

[٢٥] صموئيل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٩-٩٠.

١. التزام القيادة السياسية بالقضاء على الفساد عبر الإقرار بوجود ظاهرة الفساد وضرورة محاصرتها باستخدام مبدأ الشفافية في المعاملات الحكومية وإصلاح أجهزة ومؤسسات الدولة السياسية[٢٦].
٢. اعتماد الديمقراطية كقاعدة للحكم وتطبيق مفاصلها الأساسية مثل اللا مركزية وأجراء انتخابات حرة ونزيهة والسماح بحرية الصحافة وتشكيل منظمات المجتمع المدني[٢٧].
٣. إصلاح النظام القضائي ومنحه الاستقلالية الكافية في أداء مهامه لاسيما في مكافحة الفساد عبر تطبيق القواعد والإجراءات القانونية بحق من تثبت عليهم تهم الفساد.
٤. إجراء إصلاحات في النظامين الإداري والمالي عبر وضع حدود للتمييز ما بين الوظيفتين العامة والخاصة لمنع التداخل الذي يسمح باختلاط المال العام والخاص.
٥. رفع مستوى الأجور والرواتب لموظفي الخدمة المدنية.
٦. أجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة من خلال تحرير الاقتصاد وإصلاح الاختلالات المالية.
٧. خلق وعي جماهيري عبر استخدام وسائل الإعلام أو نشر القيم الدينية أو تعميم مبدأ الشفافية والتعريف بعبء أو بحجم التكاليف الاجتماعية الكبيرة للفساد.
٨. تشجيع النخبة وإفساح المجال أمامها للعمل بكل حرية وبالاتجاه الذي يؤدي الى القضاء على الفساد[٢٨].

ثانياً: مشكلة الفساد في الصين بعد انطلاق عملية التحديث في عام ١٩٧٨

عد الفساد اخطر المشاكل التي واجهت القائمين بعملية التحديث في الصين، وإذا كان البعض يعتقد ان هذه المشكلة ارتبطت بشكل عضوي بهذه العملية، فأن الحقيقة تقول عكس ذلك فهي أقدم من هذا التاريخ بكثير.

١. الجذور التاريخية لمشكلة الفساد في الصين:

لا يمكن ان نعزو مشكلة الفساد في الصين الى التأثيرات البرجوازية (كما يدعي الشيوعيون) التي تدخل الى الصين من الخارج وإنما هي مشكلة قديمة تمتد جذورها الى

[٢٦] المرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٥.
[٢٧] البنك الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣-٤.
[٢٨] للمزيد من التفاصيل انظر: د. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مصدر سبق ذكره، ص٨٥؛ صموئيل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص٧٩؛ والمرسي السيد حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٦؛ داود خير الله، تعقيب على مقالة د. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٨-٨٩؛ حنان يوسف، تعقيب على ورقة: صباح ياسين، عوامل الفساد وأثاره في الثقافة والأعلام، في: مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧.

أعماق سحيقة في التاريخ الى فترات سيطرة الإقطاعيين على مقاليد الأمور في البلاد منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة مضت[٢٩]، واستمر الفساد قائماً وتفشى أكثر في ظل نظام الكومنتانغ في عقدي ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي مما أدى من ثم الى سقوطه عام ١٩٤٩ ليقوم مقامه نظام الحكم الشيوعي الذي واجه هذه المشكلة هو الآخر، لكن هيمنة الحزب الشيوعي نجحت في إبقاء الفساد كسلوك وكقضية سياسية ضمن حدود واضحة.

لقد كان الفساد في هذه الحقبة معرفاً وخاضعاً لسيطرة الخط الجماهيري لماو، إذ كان يعد انحرافاً فردياً وليس مشكلة مؤسساتية أو نظمية وكان الناس يجندون في حملات تصحيح دورية للكشف عن الأفعال الخاطئة، ونقد الأفكار المتفسخة والسلوكيات المنحرفة. ان الفساد كان ينسب الى النفوذ الإقطاعي والبرجوازية والأنانية، والسيطرة على الانحراف اختلطت مع التعليم الإيديولوجي والإصلاح الفكري وعوقب الكثير من المخطئين علناً من اجل إشعار منتهكي القانون الحاليين والمستقبليين بالخجل.

وقد ظهرت في خمسينات القرن الماضي الحملات الثلاث ضد (الفساد والإهدار والبيروقراطية) والحملات الخمس ضد (الرشوة، والتهرب الضريبي، وسرقة أملاك الدولة، والغش في العقود الحكومية، وسرقة المعلومات الاقتصادية)، وفي بداية ستينات القرن الماضي ظهرت حملة التنظيف الرباعية (التحقيق في الكيفية التي حددت فيها الكوادر نقاط العمل، وحافظت على الحسابات، ووزعت التجهيزات، وتعاونت مع المخازن والمستودعات) وهذه كلها أمثلة على هذا النهج.

ان مثل هذه الحملات الى جانب حركة (شيافانغ)-أي إرسال الكوادر من المستويات العليا الى الدنيا لإعادة قولبة مواقف وسلوك البيروقراطيين-مكنت المركز من اكتشاف وضبط سلوك الموظفين المدنيين[٣٠].

لقد أدت الحملة على الفساد في هذه الفترة الى تحقيق نتائج واضحة هي زيادة في إيرادات الدولة اولاً، وتعريض القوة المالية للرأسماليين للخطر نتيجة ترافق عوامل ثلاثة هي فرض الغرامات والضرائب والكساد الاقتصادي أثناء هذه الحملة ثانياً، وتغيير في النظام الطبقي أو المنزلة الاجتماعية في الصين بسبب هذه الحملة ثالثاً، وتدريب القادة الشباب على المبادئ الثورية رابعاً[٣١].

ان هذه الحملات كانت تحمل ابعاداً سياسية بوصفها صراعات بين فئات عدة أو تحركات ضد راديكاليين، بوصفها صراعات على الموارد النادرة ولهذا السبب ولغيره من الأسباب لم تتحول هذه الحملات الى نموذج قانوني مؤسساتي، كما لم يتم توجيهها نحو الأسباب البنيوية للفساد ومازالت هذه الاستراتيجية فعالة نسبياً طالما ان حزب الدولة يسيطر على الاقتصاد، والسلوك الفردي هو القضية. لقد حصل الفساد لكن الكوادر الحكومية لم تدفعه الى أقصاه مثل حق شراء السلع، فالسلطة الرسمية كانت تمنح من الأعلى وكان بالامكان سحبها في أي وقت، ونظراً الى ان الامتيازات كانت تمنحها المكاتب الرسمية، وكان هناك غياب للبدائل، فلم يكن هناك سوى القليل من الحوافز والكثير من المعوقات

[٢٩] مجلة الصين اليوم، عدد يناير ٢٠٠٢، ص٥٠.

[30] Michael Johnston and Yufan Hao, Op. Cit., P.6.

[31] T. Wing Lo, Corruption and Politics in Hong Kong and China, USA, Open University Press, 1993, pp.30-31.

القوية للمخاطرة بها، وكقضية سياسية كان الفساد تحت السيطرة ايضاً، فالأدلة حول الممارسات الرسمية الخاطئة كانت تكشف عموماً عندما يخدم ذلك مصالح الحزب[٣٢].

٢. أشكال الفساد ومظاهره في الصين:

انتشر الفساد بشكل كبير بعد قيام عملية التحديث في نهاية سبعينات القرن الماضي التي لم يكن الفساد الرسمي وقتها يعني سوى ثلاثة أشياء هي: سوء التطبيق (تانوو Tanwu) الذي يعني سوء تخصيص الأملاك العامة من قبل مسؤولي الدولة عبر التلاعب والسرقة والغش، واستخدام المواقع الرسمية لتقديم أو تلقي الرشوة (شوهوي Shouhui)، والامتيازات (تيقوانTequan) التي شملت مجموعة نشاطات هدفها الحصول على الامتياز أو المنفعة التي يقوم بها المسوؤلون الحكوميون.

لكن بحلول تسعينات القرن الماضي اتسع الفساد ليشمل: التفسخ والفساد (فوبي Fubai) والمضاربة الرسمية أو الاستنفاع (قوانداو Guandao) والروابط التقليدية (قوانشي Guanxi) انضمت إليها أشكال جديدة. وقد عدت كلها في وقت ما نوعاً من الفساد على الصعيد الرسمي، لكن في اللغة الشعبية ظل الفصل قائماً بين الروابط والرشوة، وهناك أنماط أخرى ظلت قائمة بعد حقبة ماو، فالكوادر المحلية التي كانت تستخدم الانحرافات البيروقراطية لحماية (أو تغذية) جيرانها تفعل ذلك الآن لاغناء نفسها، بينما تحولت المحسوبية والمحاباة نوعاً ما من الكوادر الدنيا الى الكوادر العليا[٣٣].

لقد تغلغل الفساد في دوائر وأجهزة الحزب والدولة والجيش بشكل لم يعد بالسهولة تلافيه، فأعضاء في الحزب والدولة انغمسوا في ممارسة التجارة-وما يرافقها من مظاهر فاسدة-محققين ارباحاً كبيرة لدرجة إنهم حادوا عن أهداف الحزب ومبادئه التي سعى لتحقيقها، وما أحداث ميدان السلام الماوي (تيان ان مين) سوى مؤشر على وصول الفساد في جهازي الحزب والدولة حداً من الصعب السكوت عنه.

وفي مسح أجراه الحزب الشيوعي حول موضوع الفساد على مستوى الريف الصيني وجد ان ٣٢% من كوادر الحزب تحظى بالاحترام والتقدير الذي منحها إياه سجلها الخالي من ممارسات الفساد مما يجعلها صالحة للعمل، بينما وجد ان ٦٨% من هذه الكوادر اقترن عملها في الريف بممارسات الفساد والجريمة المنظمة التي ساهمت بدورها في انتشارها وتوسيع نطاقها. كما ذكر التقرير ان ٧٥% من تنظيمات الحزب سواء في القرى أو الأرياف لم يعد صوتها مسموعاً بسبب فقدانها لروحها النضالية من اجل الحزب والدولة.

أما الفساد في الجيش فقد انتشر بسبب قيام الحكومة وابتداءاً من تسعينات القرن الماضي بالسماح للجيش بممارسة الأعمال التجارية التي تمكنه من دعم ميزانيته العسكرية التي خصص جزءاً كبيراً منها لتغطية تكاليف التحديث الذي تجريه الصين على أجهزتها ومعداتها العسكرية[٣٤]. لقد ساعدت هذه الخطوة في امتلاك الجيش لـ٢٠ الف مشروع تجاري في مختلف قطاعات الأعمال ابتداءاً من صناعات الدراجات والسيارات ومروراً

---

[32] **Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., p.6.**

[33] **Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., p.13.**

[٣٤] **غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط١، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦٩-٢٧٠.**

بالأدوية وانتهاءاً بالنسيج حيث بلغت أرباحها التجارية حوالي ٧,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥.

ورغم ان الحكومة الصينية نظرت الى مسألة السماح للجيش بولوج العمل التجاري من ناحية ايجابية معللة الأمر بأسباب مثل تخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة عبر تشجيع الجيش في اعتماد مبدأ الاكتفاء الذاتي، وتحسين مداخل المؤسسة العسكرية ومنتسبيها مما يقلل من احتمالات التمرد أو الانقلاب العسكري على السلطة الحاكمة، واكتساب المزيد من الأموال عبر التجارة مع العالم الخارجي لتحديث الجيش وشراء التقنيات الغربية لكن أهداف الحكومة من وراء هذا الإجراء أدت الى انتشار الفساد الإداري والأخلاقي في صفوف الجيش تاركاً تأثيرات سلبية على الأسس العقائدية التي بني عليها الجيش الصيني[٣٥].

كل تلك المساؤى دفعت الحكومة الصينية الى حظر الأعمال التجارية للجيش الصيني في عام ١٩٩٨ حتى وصل الأمر الى إلغائها في عام ٢٠٠٣ وتغطية تمويل ونفقات الجيش من مصادر أخرى[٣٦].

لقد أدى الفساد الى ان يحصل أبناء كبار القادة الصينيين على امتيازات خاصة فمن خلال توفير فرص التعليم في الخارج الذي يسره لهم إباؤهم، والسفر بكل حرية الى الخارج ، والحصول على مناصب عالية في الشركات الكبرى، سيحقق هؤلاء هدفين في آن واحد هما، العيش في ظل حياة مترفة، وتكديس الأموال التي ستوفر لهم قاعدة للسلطة في بلادهم مستقبلاً.

والأمر ذاته ينطبق على مستشاري وسكرتيري القادة الكبار الذين يحصلون على المال مقابل منح الاذونات والتراخيص والموافقات أو تسهيل أعمال رجال الأعمال[٣٧].

لقد أدت هذه الممارسات الى اتساع دائرة الفساد في الصين، فالأنواع المختلفة من الفساد تستنزف سنوياً حوالي ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي منذ نهاية تسعينات القرن الماضي[٣٨]، كما ان مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية أكد على هذه الحقيقة حيث حلت الصين في المرتبة ٦٦ في هذا المؤشر عام ٢٠٠٣ بحصولها على درجة ٣,٤[٣٩].

---

[٣٥] للمزيد من التفصيل حول الأعمال التجارية التي مارسها الجيش الصيني وآثارها خلال تسعينات القرن الماضي انظر: د. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠، ابو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٠، ص ص ٨٣-٨٦. ومعتز محمد سلامة، الجيش وصناعة القرار في الصين، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ابريل ١٩٩٨، ص ص ٦٨-٦٩.

[٣٦] اليزابيث سكونز وآخرون، الإنفاق العسكري، في السويد، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٤، ترجمة حسن حسن وآخرون، بيروت والاسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، ٢٠٠٤، ص ٤٩٧.

[٣٧] دانييل بورشتاين وآرنيه كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٧١، الكويت، ٢٠٠١، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

[38] Melinda Liu and Paul Mooney, China's Princelings Problem, New week Mag, November 25, 2002, P.21.

[٣٩] تضع منظمة الشفافية الدولية عشر درجات لقياس درجة الفساد في دول العالم المختلفة، فالدول التي تحصل على درجة أعلى من خمس درجات تصنف ضمن قائمة الدول الأقل فساداً، بينما الدول التي تقل درجتها عن خمس

٣. العوامل والمسببات الدافعة للفساد في الصين:

ان الفساد بأشكاله المختلفة بلغ ابعاداً واسعة في الصين، إذ ان اتساع نطاقه كان نتيجة حتمية لما يأتي:

أ. اللا مركزية الإدارية:

حيث سمح لمدراء المشاريع المملوكة للدولة بإدارتها بأسلوب عمل القطاع الخاص، وكان على مشاريع الدولة ان تصبح مستقلة نسبياً "أي شخصيات قانونية ذات حقوق خاصة وواجبات محددة" لكن بعض المدراء انغمسوا في المضاربة فقاموا بشراء السلع والمواد بأسعار واطئة في السوق ثم أعادوا بيعها. لقد رفعوا من مستوى أرباحهم الخاصة وانفقوا الأموال العامة على رفاههم الخاص، وبعضهم تورط في عمليات مقايضة غير مشروعة عبر رخص الاستيراد ورخص العمل، وبيع العملة في السوق السوداء أو فاتورات ضريبة القيمة المضافة (VAT).

لقد أسهمت اللا مركزية في تغيير توزيع السلطة الرسمية أكثر من أسهامها في الحد من نطاقها العام، ان التفويض ببعض السيطرة على المالية، والعوائد الضريبية، والتجارة الخارجية، والاستثمارات، والمواد الخام، وتكوين رأس المال الى البيروقراطية الدنيا جعل من المركز والمشاريع المحلية معتمدان عليها في تنفيذ السياسة في الوقت الذي تراجعت قدرة المركز على ضبط سلوك المسؤولين المحليين وهو وضع سهل حصول الفساد والتهرب من دفع الضريبة، فمنذ عام ١٩٨٤ كان يفرض على المصانع الكبيرة والمتوسطة المملوكة للدولة تقديم الضرائب بدلاً من إرجاع الإرباح الى الدولة، وهو تحرك كان يقصد به زيادة الكفاءة وزيادة عائدات الدولة، لكن المشاريع استفادت من الاستقلالية الأكبر في التهرب من دفع الضريبة أو عدم دفع الضرائب.

كما أدت اللا مركزية الى فساد مصرفي، ففي الماضي كان يتم تخصيص رأس المال الى المشاريع عبر الوزارات، أما الآن فان البنوك الخاصة هي المصادر الأساسية للقروض، رسمياً تم تقييم الطلبات بحسب فوائدها، لكن في الواقع خضع المصرفيون الى الضغوطات السياسية المحلية، وثبت إنهم غير قادرين على تنظيم الاستثمارات أو فرض إعادة دفع القروض بشكل منظم[٤٠].

ب. طبيعة النظام الماوي القائم قبل عملية التحديث المبني على أساس الإيديولوجية والقيادة الكارزمية وهيمنة دولة الحزب الواحد، بمعنى آخر النظام المبني على الطبيعة الاستبدادية.

ج. افتقار الصين لمجتمع مدني حيوي[٤١].

فتصنف ضمن قائمة الدول المتوسطة الفساد، والدول التي تقل درجتها عن ٣,٥ درجة فتصنف ضمن الدول الأكثر فساداً، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مصطفى كامل السيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٢-٢٩١.

[٤٠] للمزيد من التفاصيل ينظر:

Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., pp.8-9.

وجاك غلدستون، انهيار الصين بات وشيكاً، ترجمة محمود عبد الكريم، مجلة الفكر الجديد، العددان ١٣-١٤، حزيران، ١٩٩٦، ص٢٢٥.

[41] Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., p.5.

د. افتقار الصين لنظام قانوني سليم[٤٢]، وما استتبعه من غياب الثقافة القانونية وقصور الآليات الرقابية[٤٣].
هـ. عدم إدخال إصلاحات على النظام السياسي القائم[٤٤].
و. افتقار الصين لسوق ذي قواعد منظمة.
ز. النظام الدولي الضعيف أو الهش.
ح. ارتفاع نسب العاطلين عن العمل.
ط. التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر[٤٥]، الذي تمارس شركاته انواعاً مختلفة من الفساد والذي سيترك اثاراً سيئة على النمو الاقتصادي الصيني على المديين المتوسط والبعيد[٤٦].
ي. اعترف الزعماء الصينيون بان الأسعار بحاجة الى ان تعدل لتعكس التكاليف الحقيقية والندرة النسبية للسلع، ونتيجة لذلك أنشئ نظام سعري ببعدين بداية ثمانينات القرن الماضي، فبينما ظلت الأسعار المخططة الدنيا كعنصر في السياسة الجديدة، فان عدد المنتجات الصناعية التي بيعت بأسعار ثابتة تم تقليصه من ٣٥٦ الى ٢٥ مادة وصارت أسعار المواد والسلع غير الخاضعة للتخطيط تتجدد من خلال آليات السوق.

لقد كان نظام السعرين منفصل من الناحية النظرية، لكن السلع المنتجة داخل نظام التخطيط بدأت تباع بسرعة وبما يفوق الأسعار المخطط لها مرتين أو ثلاث مرات مما يخلق فرصاً للشراء بسعر رخيص والبيع بسعر عال.

ك. الاقتصاد الخاص: قامت الحكومة الصينية بتشجيع القطاعات الجماعية والخاصة على التنافس في الإنتاج الصناعي والخدمات مع القطاع المملوك للدولة ونتيجة لذلك انتشرت المحلات الخاصة والمطاعم التي تديرها العوائل والأكشاك في المدن الصينية كافة مما أدى الى تحسين مستويات الخدمة.

ان الأعمال الخاصة جعلت الحياة أكثر ملاءمة للمقيمين في المناطق الحضرية لكنها خلقت ايضاً طبقة الأغنياء الذين أصبحوا موضع الإعجاب والحسد.

لقد تم تأسيس الكثير من الشركات الصينية على يد المسؤولين الحكوميين أو أقاربهم أو الوكالات الحكومية مما مكنهم من الإفادة من الوضع الجديد عبر استغلال الاقتصاد المختلط الجديد، لذا أصبحت الربحية الرسمية (قواندو) مشكلة متنامية في الوقت الذي انخرط الكثير من الإداريين في العمل ذي الوظيفتين والتعامل بالأسهم وتقديم وقبول الرشاوي[٤٧].

---

[٤٢] مجلة الصين اليوم، عدد ١، كانون الثاني، ٢٠٠٢، ص٥١.
[٤٣] وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، سلسلة دراسات عالمية العدد١١، أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بلا تاريخ، ص٣٦.
[44] Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., p.21.
[45] Melinda Liu and Paul Mooney, op. cit., pp.20-22.
[٤٦] مصطفى كامل السيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩.
[47] Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., pp.9-10.

ان كل ما سبق من أسباب تشير الى ان التحديث الذي أدخلته الصين على اقتصادها منذ العالم ١٩٧٩ أدى الى انتشار المشاريع العامة والخاصة والمساحة الواسعة بينهما، وتوفرت للمسؤولين المحليين سيطرة اكبر-وفرص اكبر للاستغلال-وأصبح الفاسد جزءاً من الجريمة الاقتصادية.

ان العلاقة بين الفساد والإصلاح علاقة معقدة، والعمليات الخاضعة للتخطيط تداخلت مع عمليات السوق، وفي الحقيقة فان الجهاز الاقتصادي للدولة نما بسرعة اكبر منذ بدء عملية التحديث، ومجموعة الشركات التي نمت بسرعة منذ عام ١٩٨٧ كانت الشركات المملوكة أو المدارة من قبل مسؤولين رسميين وأصدقائهم أو عائلاتهم "النخبة المالية الجديدة" أو من قبل الوكالات الحكومية نفسها، وأكثر أشكال الفساد إثارة للجدل هو "اندو" عبر المسؤولين وشركائهم في القطاع الخاص من خلال "اشتراكية دعه يعمل دعه يمر".

ان الكثير من الفساد الذي حصل في المناطق الريفية الصينية منذ بدء التحديث لم ينتج عن إدخال أنظمة السوق بل من عدم استكمال التحديث، مما أنتج نظاماً تضاعفت فيه المشاكل التي يمكن ان تنسب الى الخطة أو الى السوق، هذه المشاكل تجسد نظاماً فشل في التخلص من مصادر الفساد كافة المتأصلة في الاقتصاد الاشتراكي الموجه في الوقت الذي يفتح فرصاً جديدة للتلاعب مع إضافة سوق منحاز[٤٨].

٤. التأثيرات السلبية والايجابية للفساد في الصين:

أ. الآثار السلبية للفساد:

١. تمزيق وحدة الأمة الصينية على المدى الطويل[٤٩].
٢. إيذاء النسيج الثوري للحزب والدولة الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على علاقة الحزب بالمجتمع الصيني واكسبها طابعاً تعقيدياً[٥٠].
٣. الطعن أو التشكيك في شرعية الحزب الشيوعي ومصداقيته وتهديد الاستقرار السياسي للبلاد وتعريضه للخطر[٥١].
٤. تدمير أو تشويه البنية الاقتصادية للصين.
٥. تخريب قدرات المجتمع الصيني وقابلياته[٥٢].

ب. الآثار الايجابية للفساد:

---

[48] Ibid, pp.11-12.

[٤٩] وي وي زانج، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[٥٠] جعفر كرار احمد، الصين بعد رحيل دنج شياو وبنج، دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٨، ابريل ١٩٩٧، ص٢٦.

[٥١] المصدر نفسه، ص٣٤.

[٥٢] دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

ان بعض الأنشطة التي نظر إليها بوصفها فاسدة هي في رأي البعض أنشطة صحية لأنها أدت الى دفع النمو الكبير للاقتصاد الصيني الى الإمام، فالشركات والمؤسسات والمدن والأفراد ممن يمتلكون القدرة والرغبة نحو تنظيم المشروعات شرعوا بإقامة مشاريع ناجحة مستفيدين من حالة الازدهار التي مردها التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق باعتماد وسائل الرشوة والمحاباة-التي بدت طبيعية-دون انتظار صدور تشريعات أو لوائح أو قواعد منظمة للعمل في ظل الاقتصاد الجديد، وكما قال احد الصينيين ان "الابتزاز وتراخي الضوابط سمحاً بازدهار وتنظيم المشروعات لدى القادرين".

وايا كان مصدر أموال هذه المشروعات-سواء من شراء السلع أو عقارات بأسعار مخفضة أو بيعها بأسعار أعلى، أو المتاجرة بالأسهم أو غيرها-مشروعاً أو غير مشروعاً فانه لا ينكر ان عمليات الفساد التي رافقت إقامة هذه المشاريع ساهمت في تقدم الاقتصاد الصيني.

والسؤال المطروق هنا هو: هل ان الفساد الموجود في الصين حالياً ليس سوى مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الصيني الى اقتصاد السوق بحيث ينخفض أو ينتهي عندما يصل اقتصاد الصين الى مرحلة متقدمة ومستقرة، أم انه سيستمر بحيث يأخذ شكلاً تصاعدياً يؤدي من ثم الى تقويض جهود التحديث.

والرأي حول هذا الموضوع ينقسم الى قسمين، الأول يرى ان الفساد ميزة جيدة نظراً لقدرته على تهيئة الظروف نحو إيجاد وإقامة إطار تشريعي وتنظيمي حديث، بينما يرى الثاني ان السبيل الأفضل للتخلص من جدلية العلاقة بين الفساد وسبل مواجهته تكمن ببناء قواعد تفرض على الجميع احترامها والالتزام بها عند تأسيسهم للمشاريع مما يعني سن قوانين ولوائح جديدة قد تساهم مستقبلاً في إنشاء نظام جديد[٥٣].

٥. سبل مواجهة الفساد في الصين:

اعترف القادة الصينيون بمشكلة الفساد وخطورتها وسعوا بشكل جدي ونشط لمحاربتها منقادين برغبتهم في الحفاظ على سلطتهم التي ستتزعزع في حال لو استمر الفساد بالتوسع، حيث حذر الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) من الفساد منبهاً الى انه الشر الذي قد يطيح بحكم الحزب المستمر منذ خمسين عاماً، أما (لي بنغ) رئيس الوزراء الصيني السابق فقد ذكر ان هذه المشكلة-يقصد الفساد-تمثل "مسألة حياة أو موت بالنسبة لامتنا"[٥٤].

واحساساً منه بخطورة هذه المشكلة بدأ الحزب والحكومة منذ وقت مبكر بشن حملات ضد الفساد ومراكزه كانت أولاها في العام ١٩٨٥، غير ان هذه الحملة فشلت في محاصرة الفساد مما أدى الى اندلاع تظاهرات ضخمة في ساحة (تيان ان مين) في عام ١٩٨٩ قادها عشرات الآلاف من الطلبة وشاركهم فيها قطاعات لا يستهان بها من العمال والموظفين مطالبين بمحاكمة أعضاء في الحزب والحكومة متورطين بجرائم الفساد. ورغم قمع الحكومة الصينية لهذه المظاهرات بكل عنف وقسوة لكنها لم تتخل عن هدفها القاضي بمحاربة الفساد، حيث قاد الزعيم الصيني السابق (جيانغ تسه مين) الذي عد "ان الفساد بات

[٥٣] دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥٩-٢٦١.
[٥٤] المصدر نفسه، ص٢٦١.

ينتشر الآن في جسم الدولة والحزب كفيروس مؤذ وان فشل مهمة محاصرته تعني سقوط سلطة الحزب والدولة" قاد حملة واسعة ضد الفساد في عام ١٩٩٣[٥٥]، اسماها "مخطط دينغ للقبض على السمك الذهبي وترك الحيتان" وقد انتهت باتهام عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني (شن شيتونغ)[٥٦]، ولم تتوقف هذه الحملات إذ أعلن في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ إثناء انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب عن حملة أخرى لكنها لم تحقق مقاصدها رغم اتهام اقل من ربع مليون مسؤول في حملة ١٩٩٦ و١٢١ الف في حملة ١٩٩٧ بجرائم الفساد.

لقد اتبعت الحكومة إجراءات عدة في هذه الحملات لتقويض أسس الفساد وأركانه منها اولاً: منع المسؤولين وأسرهم من ممارسة العمل التجاري أو قبول هدايا من رجال الأعمال وتخصيص جهودهم وامكاناتهم لخدمة العمل الرسمي، وإذا ما رغبوا في العمل التجاري التخلي عن مواقعهم السلطوية، وثانياً: استخدام الإعلام كوسيلة لمحاربة الفساد من خلال نشر أسماء المتهمين بالفساد-مهما علا مركزهم في الدولة-في الصحف الرسمية[٥٧]، بلا خوف أو خجل والمواجهة الحاسمة للفساد توجه بصورة أساسية نحو كبار الموظفين في الدولة لا نحو صغار الموظفين[٥٨].

ان الموظفين الكبار يجب ان يكونوا قدوة لأمثالهم الصغار في النزاهة و"إذا أردنا ان يمتنع الناس عن فعل شيء فعلى القادة أنفسهم ان يمتنعوا عنه اولاً" كما يرى زعيم الصين الحالي (هو جنتاو).

ان القيادة الصينية الجديدة منقسمة فيما بينها حول مواجهة مشكلة الفساد، فهناك معسكر بضمنهم الرئيس ورئيس الوزراء يرى ضرورة استخدام آليات الحزب الداخلية لتقويم سلوك كوادر الحزب والدولة، وان على الحزب كما يرى (هوجنتاو) استخدام أفضل الطرق والأساليب لتجنيد وتقييم وترقية كوادره لذا أيد القواعد التنظيمية التي صدرت في تموز ٢٠٠٢ التي تعتمد طرقاً صارمة ودقيقة في ترقية كوادر الحزب مثل اعتماد نتائج الاختبارات والتحريات لتقييم الشخص.

أما المعسكر الثاني فيرى ان آليات الحزب الداخلية وحدها لا تكفي في القضاء على الفاسد وإنما يجب استخدام آليات الضبط الإضافي التي تقوم مقام الرقابة الشعبية الداخلية أو الديمقراطية كما يطلق عليها، وتعتمد ركائز هذه الرقابة على وسيلتين هما انتخابات تنافسية

---

[٥٥] جعفر كرار احمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[56] William H. Overbolt, China after Deng, Foreign Affairs, Vol. 75, No.3. May-June 1996, p.70.

[٥٧] غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧١-٢٧٣. وجعفر كرار احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٦-٢٧.

[٥٨] نشرت الصحف الرسمية الصينية في الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤ أسماء العديد من الشخصيات المهمة المتهمة بالفساد مثل (هوان بان بيان) الرئيس السابق لمؤسسة قواندونغ الدولية للائتمان والاستثمار الذي أعلن عن إفلاسها وانهيارها بسبب الفساد وسوء الإدارة، و(ليوفانغ رن) امين عام الحزب الشيوعي الصيني في مقاطعة قويتشو، و(يان جيانغ هونغ) الرئيس السابق لمؤسسة قوتيشو الدولية للائتمان، و(تشانغ دي يوان) الرئيس السابق لمؤسسة هونان الدولية للائتمان الى غير ذلك من الشخصيات، للمزيد من التفاصيل حول القضايا التي اتهم فيها هؤلاء والاجراءات التي اتخذت ضدهم من قبل الحكومة الصينية انظر:

http://www.Chinatoday.com.cn/5/2000.htm.

ومحمد نعمان جلال، كيف تفكر الصين وتخطط للمستقبل، في:

http://www.Chinatoday.com.cn/12/2004.htm.pp.3-4

محدودة، وإعلام حر محدود ويؤيد لي روي هوان احد قيادي الحزب الشيوعي الصيني هذا المنحى بقوله: "ان الناس لا يصدقون إننا نطبق على أنفسنا في الحزب الشيوعي الصيني رقابة ناجحة.. لماذا وصل حزب متقدم، حزب يمثل مصالح اكبر عدد من الجماهير الى هذا الوضع؟ في أي موضع من الماركسية أو نظرية دينغ شياو بينغ نقرأ ان الحزب يجب ان يخاف من الشعب، ان يخاف من رقابة المجتمع، ان يخاف من إصلاح نفسه، ان يخاف من سيادة القانون، ان يخاف من ان يعرف الشعب دخولنا ودخول أسرنا"، ويضيف: "إذا أردنا تغيير الوضع ومنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة، علينا تقييد السلطة ومراقبتها"[٥٩].

ان استراتيجية الصين القائمة على إصلاح اقتصادي دون السياسي جعلها عرضة للفساد، كما جعلها غير قادرة على مواجهة هذه القضية بغير الطرق القمعية، ان الإصلاح السياسي قد يقود الى فساد متزايد على المدى القصير في الوقت الذي تحظى المصالح الخاصة بنفوذ سياسي اكبر، لهذا السبب فان ضوابط الفساد المؤسساتي يجب ان يكون وجودها اساسياً كما الإصلاح السياسي[٦٠].

ويبدو انه بعد سنوات عدة من مواجهة الفساد ان النتيجة لم تكن لصالح القوى المعادية له، بل الأكثر من هذا انه ربما يتوقف مصير الحزب وعملية التحديث على ضوء هذه المواجهة[٦١]، لذا فان بكين بحاجة الى نقل قوة أو سلطة حقيقية الى مؤسسات مهمتها محاربة الفساد لإكسابها الشرعية اللازمة بحيث تتجاوز هذه المؤسسات تدخلات القادة السياسيين الشخصية[٦٢].

---

[٥٩] **اندرو ناثان وبروس جيلي، الطريق الى السلطة.. الجيل الرابع يحكم الصين، مجلة وجهات النظر، العدد السابق والأربعون، ديسمبر ٢٠٠٢، ص٣٦.**

[60] **Michael Johnston and Yufan Hao, Op. cit., p3. p.21.**

[٦١] **جعفر كرار احمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.**

[62] **Melinda Liu and Paul Mooney, op. cit., p.22.**

الاستنتاجات

ان الفساد الذي يعد بنظرنا ممارسة غير شرعية للوظيفة العامة هو مشكلة تشترك فيها دول العالم كافة بحيث لا تكاد تخلو امة على وجه البسيطة منها، لكن هذه الأمم تختلف فيما بينها بحدود معينة في فهمها ومنظورها للفساد، وفي ظروف نشأته، واختلاف أشكاله، ودوافع انتشاره، ودرجة تغلغله، وآليات ووسائل مكافحته، وخطر آثاره.

ان الفساد يمتلك مقدرتين مهمتين، الأولى: القدرة على إعادة إنتاج نفسه عندما تتاح أمامه الظروف والبيئة الملائمة لاسيما عندما تكون وسائل ردعه ضعيفة وغير فعالة، والثانية: القدرة على ضرب ممارسي الفساد في أي زمان ومكان لاسيما في ظل غياب الوازعين الديني والأخلاقي.

لقد أدركت الصين وهي تنتقل من نظام اقتصادي الى أخر ان هذه المشكلة ستطالها بأي حال من الأحوال ويمكننا ان نستنتج عن الفساد في الصين ما يأتي:

١. ان الفساد شكل نتيجة طبيعية لهذا التحول، كما انه شكل عامل ضغط عليه، فرغم انه قد تم النظر الى الفساد نظرة ايجابية كونه ساهم في تطور الاقتصاد الصيني وتقدمه، لكن هذه النظرة الايجابية ستتحول على المدى الطويل الى نظرة سلبية بعد ظهور الآثار التدميرية للفساد الذي سينخر تدريجياً في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكونة لجسد الدولة حتى يوصلها الى حالة الانهيار التام.
٢. ان حالة الفساد في الصين تعكس صورة مغايرة لمقولة ان المستويات العالية للتنمية ترتبط بمستويات منخفضة من الفساد، فكلما تقدمت عملية التحديث والتنمية في الصين الى مستويات عالية صاحبها في الوقت ذاته ارتفاع مماثل في درجات الفساد، وإذا ما فتشنا عن الأسباب نجدها تتجسد في بطء عملية إصدار القوانين والقواعد الحديثة التي تتزامن مع هذا التحول، والرغبة المتولدة لدى الصينيين في الإثراء للتخلص من حالة الفقر التي عاناها الجزء الأعظم من الشعب الصيني على مدار العقود الماضية، وعدم كفاءة الآليات الرقابية وتخلف وسائلها، وابتعاد العديد من أبناء الشعب الصيني عن الأخلاق الاشتراكية المبنية على المساواة والتعاون

وحب الآخرين واعتناق الأخلاق الرأسمالية المبنية على الفردية وحب الذات.

٣. ان عديداً من أبناء الطبقة البيروقراطية التي تمارس الفساد في الصين هي التي تقود عملية التغيير، وهذه مفارقة عجيبة، فكيف من يمارس الفساد يساهم في تقدم بلده، ولكن الدهشة والعجب ستزول عندما نعلم ان هؤلاء بمراكزهم المهمة يحصلون على التسهيلات اللازمة لإنشاء شركات المقاولات والسمسرة والتجارة وممارسة أعمالهم من خلالها وهم بهذا يحصلون على ثروات كبيرة وفي الوقت ذاته يساهمون في نمو الاقتصاد الصيني.